حديث تلفزيوني خاص للملك المغربي، الحسن الثاني، يقترح فيه وضع قانون لحل قضية المستوطنين الإسرائيليين في الجولان[1]

[1994/3/8]

اقترح العاهل المغربي الملك الحسن الثاني صيغة حل لمشكلة المستوطنين الإسرائيليين في هضبة الجولان السورية المحتلة تخص الاتفاق على قانون يحدد وضعية المستوطنين. وقال في مقابلة مع التلفزيون الكندي "ان مسألة المستوطنين شيء، والسيادة شيء آخر، إذ بالإمكان الاتفاق على قانون لحل وضعية المستوطنين. ولكن يجب الانسحاب من الأراضي المحتلة بالقوة".

وأكد أن أعضاء حزب العمل الاسرائيلي أدركوا أن ذلك أحسن دفاع عن وحدة إسرائيل وأمنها، "وبالنسبة الى المستوطنين، ما أقوله سمعته من موشي ديان عندما التقيته وطرحت عليه السؤال عن هضبة الجولان، فقال أنها سورية، فقلت له: الآن يمكننا مواصلة الحديث. فقال لي: هناك مشكلة المستوطنين. فإما ان يكون هناك تفاهم بين سورية واسرائيل للتوصل الى اتفاق في شأن اقامتهم. وإما يعتبرونهم كأجانب، وفي هذه الحال يطبق عليهم قانون الأجانب، وإما سيكون لهم قانون تفضيلي في إطار إرجاع الجولان الى السيادة السورية". أضاف الملك الحسن الثاني: "ان مرتفعات الجولان جزء لا يتجزأ من سورية. لكنها بالنسبة الى من يحتلها تشكل تهديداً استراتيجياً مستمراً، سواء كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي كما هو الحال الآن، أم تحت السيادة السورية كما كان الحال من قبل". ودعا الى ارجاع المشكلة الى حجمها الحقيقي "الاسرائيليون لم يطالبوا أبداً بالجولان، ولو فعلوا ذلك لكان من باب الوهم".

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1994/3/9.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/